

استمارة مشاركة

عنوان المداخلة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المشاكل والصعوبات	
المحور الثاني: الصعوبات والمشاكل التي تعانيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بالتركيز على المشكلات التسويقية)	
المشاركة الاولى	المشاركة الثانية
الاسم واللقب: نهى كعبوش	الاسم واللقب: صندرة سايبى
التخصص: إدارة أعمال	التخصص: إدارة أعمال
الدرجة العلمية: طالبة دكتوراه	الدرجة العلمية: أستاذة دكتورة
الجامعة: جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2	الجامعة: جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2
الكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	الكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
البريد الالكتروني: nouha.kabouche@univ-constantine2.dz	البريد الالكتروني: sandra.saibi@univ-constantine2.dz
رقم الهاتف: +213 542629967	رقم الهاتف: +213 657429862

المحور الثاني: الصعوبات والمشاكل التي تعانيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بالتركيز على المشكلات التسويقية)

عنوان المداخلة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المشاكل والصعوبات

Small and Medium Enterprises: Problems and Difficulties

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية الى مراجعة الأدبيات المختلفة ووجهات النظر المصاحبة حول أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، فنتيجة للدور البارز الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أنها تواجه في كافة انحاء العالم العديد من الصعوبات والمشاكل التي تعيق نموها وتطورها، وقد تختلف من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر بسبب الاختلافات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

خلصت الدراسة الى ان اهم المشاكل والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنحصر أساسا في المشاكل المالية، مشاكل الخبرات الإدارية والتسويقية، إضافة الى المشاكل والصعوبات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية التي يفرضها المحيط الخارجي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المشاكل، الصعوبات، المشاكل التسويقية.

Abstract:

This research paper aimed to review the various literature and the accompanying points of view on the most important problems and difficulties facing small and medium enterprises through the adoption of the descriptive analytical approach, as a result of the prominent role played by small and medium enterprises in achieving economic and social development. However, it faces all over the world many difficulties and problems that hinder its growth and development, and it may differ from one region to another and from one sector to another due to economic, political and social differences.

The study concluded that the most important problems and difficulties that small and medium enterprises suffer from are mainly limited to financial problems, problems of administrative and marketing expertise, in addition to the political, economic, social and technological problems and difficulties imposed by the external environment.

Keywords : Small and medium enterprises, problems, difficulties, marketing problems.

مقدمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لأي اقتصاد نظرا لعددتها الكبير وتنوع مجالات نشاطها، ودورها البارز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث تساهم في زيادة الطاقة الانتاجية لإشباع حاجات السوق والأفراد في مجالات قد لا تهتم بها الشركات الكبرى، والمساهمة في معالجة مشاكل الفقر والبطالة، زيادة العائدات، بالإضافة الى دعم الابتكار والابداع وغيرها من الأدوار الهامة.

وهذا ما دفع الى الوعي بضرورة فعالية هذا النوع من المؤسسات وقدراته خاصة في الجزائر، فقد قامت الدولة بتطبيق العديد من الإجراءات التشجيعية والتحفيزية لتطوير وترقية هذا النوع من المؤسسات، لكن

بالرغم من ذلك إلا أنها مازالت تواجه العديد من التحديات والصعوبات التي تفرضها البيئة الإقليمية والدولية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة، وكذا المشاكل التي تعيق عملها وتحد من قدرتها على النمو والاستمرار، منها ما هو مرتبط ببيئة المؤسسة، ومنها ما هو داخلي يرتبط أساسا بنشاط وعمل المؤسسة، خاصة منها المشاكل المالية والتسويقية.

غير أنه إذا تمت مواجهة هذه الصعوبات والتكيف مع هذه التحديات، وكذا إيجاد حلول لهذه المشاكل يمكن أن تساهم المشاريع الريادية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش الاقتصاد الوطني.

بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الموضوع من خلال طرح التساؤل التالي:

ما هي اهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين:

المحور الأول: تطرقنا فيه إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها وأهميتها.

المحور الثاني: تناولنا فيه أهم وأبرز المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الموضوع:

من المهم جدًا تحديد ودراسة المشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أنها تعد الركيزة الأساسية لأي اقتصاد نظرا لعددها الكبير وتنوع مجالات نشاطها، وبالتالي فإن ابراز هذه المشاكل والصعوبات يمكن المؤسسات وكذا أصحاب المشاريع المستقبلية من تفاديها، ويجعلها مستعدة للتعامل بها ومواجهتها.

أولاً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

لقد أثار مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلاً كبيراً في المجال الاقتصادي، إذ لم يحسم لحد الان في وضع تعريف متفق عليه عالمي يحدد بدقة ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد اختلفت المعايير بين الدول حسب طبيعة الاقتصاد وخصوصيات كل لبلد (مرابط و طبايبيبة سليمة، 2019، صفحة 458)، وفيما يلي بعض التعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- **تعريف البنك الدولي:** يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع وهي: (لخلف، 2014، صفحة 56)

أ- المؤسسة المصغرة: وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10، واجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

ب- المؤسسة الصغيرة: وهي التي تضم أقل من 50 موظفاً، وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي، وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

ج- المؤسسة المتوسطة: ويبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي، ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

نلاحظ أن البنك الدولي اعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المعايير الكمية: عدد العمال، اجمالي الأصول وحجم المبيعات السنوية.

• **تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

وفقا للمادة 5 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 1 الى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية ميار (1) دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017)

الجدول رقم 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعيار حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
المصغرة	من 1 الى 9	أقل من 40 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 20 ملايين دينار جزائري
الصغيرة	من 10 الى 49	لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري
المتوسطة	من 50 الى 250	ما بين 400 مليون و 4 مليار دينار جزائري	ما بين 200 مليون و 1 مليار دينار جزائري

المصدر: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017)

اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة معايير كمية: عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية بالإضافة الى معيار نوعي والمتمثل في معيار الاستقلالية.

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا كبيرا، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 03: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السداسي الأول	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1060025	1093170	1193339	1209491	1267220

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

(ministère de l'industrie, bulletin d'information statistique de la PME, 2017)

(ministère de l'industrie, bulletin d'information statistique de la PME, 2018)

(ministère de l'industrie, bulletin d'information statistique de la PME, 2019)

(ministère de l'industrie, bulletin d'information statistique de la PME, 2020)

(ministère de l'industrie, bulletin d'information statistique de la PME, 2021)

يتبين من خلال تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2017-2021 في السداسي الأول من كل سنة والموضحة في الجدول رقم 03، أن عددها في تزايد مستمر، حيث زادت بنسبة 3% بين السداسي الأول لكل من سنة 2017 و2018، ثم بنسبة 8.39% بين السداسي الأول لكل من سنة 2018 و2019، لتتخف وتيرة الزيادة بين السداسي الأول لكل من سنة 2019 وسنة 2020 حيث

كانت نسبة الزيادة ب 1.34%، وأخيرا بنسبة 4.56% من سنة 2020 سنة 2021، يمكن ارجاع الزيادة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى السياسات التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع، من خلال وضع مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف الى دعم وترقية هذا النوع من المؤسسات لكنها بالرغم من ذلك تظل تواجه العديد من المشاكل والصعوبات التي تعرقل نموها واستمرارها.

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الكبيرة، مما يؤهلها أن تلعب دورا مهما في التنمية المحلية، وتكمن خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

- مرونة التنظيم : تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة أكبر مقارنة مع المؤسسات الكبيرة وذلك لتكيفها مع محيطها بشكل أسرع، كما أنها تقوم على أساس الإنتاج بدفعات صغير بناء على الطلب وبالتالي فهي تكلمة لأنشطة المؤسسات الكبيرة.

-سهولة الإنشاء والتنفيذ : بسبب السهولة في عملية إنشاء هذه المؤسسات جعلها تفرض نفسها عدديا في أنحاء متعددة من العالم.

-انخفاض قدرتها على التوسع والتطور : نظرا لقلّة قدرتها الإنتاجية وكذا التطور التكنولوجي السريع فان من مميزات انخفاض قدرتها الذاتية على التوسع والتطور.

-قلة التدرج الوظيفي : نظرا لقلّة العاملين بهذه المؤسسات فهذا يساعد على اتخاذ القرارات بسرعة وسهولة، كما يساعد على استقرار اليد العاملة وذلك بسبب تمركز القرار في يد صاحب المؤسسة ونجد أيضا قلة التخصص في العمل لدرجة أن يقوم العامل بمجموعة من الوظائف وهذا ما يوفر الجو للكثير من المبادرات.

- التدقيق في الإبداع والابتكار : تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرا على الإبداع والابتكار وهذا راجع إلى الإنتاج بكميات قليلة مما يستوجب عليها إدخال تعديلات على المنتجات بإدخال بعض الاختراعات والابتكارات من أجل إعطائها شكل جديد يمكن أن ينافس منتجات المؤسسات الكبيرة.

-اختلاف أنماط الملكية: إن الاختلاف في حجم رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى إلى الاختلاف في أنماط الملكية ولذلك نجد الملكية الفردية، العائلية أو لمجموعة من الأشخاص (الطبيعي، 2017، صفحة 111)

-الاعتماد بشكل كبير على المصادر الداخلية للتمويل: اذ تعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي أو القروض المقدمة من الأصدقاء أو أفراد العائلة، أي أن الاعتماد على التمويل البنكي ضعيف وهذا راجع الى عدم القدرة على تقديم ملفات مشاريع تخضع للشروط المطلوبة، وعدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القرض (رحموني، 2011، صفحة 30)

3-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

-تعد مصدرا مهما للأفكار الجديدة والابتكارات: فهذه المؤسسات تتميز بأنها أكثر ابداعا من المؤسسات الكبيرة بسبب أن الأفراد لديهم دوافع أكبر في إيجاد الأفكار الجديدة التي تؤدي لتحقيق ربحية عالية، ويمثل عنصر الإبداع جانبا من إدارة هذه المؤسسات، وهذا بسبب معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تلبيتها بتقديم السلع الجديدة ومواكبة التطور، اذ أن كثيرا من السلع والخدمات الجديدة والمتطورة ظهرت وأنتجت داخل هذه المؤسسات وبهذا فهي تلعب دور ريادي في هذا المجال، حيث أبرزت دراسة قامت بها

وزارة الصناعة الفرنسية حول الابداع التكنولوجي في الصناعة، أن الممارسة المختلفة لنشاطات البحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر أساسي للإبداع، وبالتالي فهي تفوقت على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة. (قنون، اشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2019-2020)

-تحقيق التكامل الصناعي: ان المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ذات الانتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج الى مؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معاملته وورشاته بنسبة 100% بل لا بد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة، فمثلا صناعة السيارات لا بد وأن تأخذ الخراطيم من جهة والبطاريات من جهة أخرى والقطع الصغيرة من جهة ثالثة وبالتالي فهي بحاجة إلى الصناعات المغذية و الوسطية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. (قسومة و ديد، 2013)

-تعبئة المدخرات: إذ تقوم باستقطاب وامتصاص فوائض الاموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين، وتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها. فبمعنى آخر تعد هذه المؤسسات قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار، على مستوى الاقتصاد الوطني مما يرفع مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية، والتخفيض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء المحلي أو الأجنبي. (طلبة، 2017-2018، صفحة 113)

- تحقيق التكامل بين المناطق: ما يميز أي قطر في العالم سواء في البلدان المتقدمة أو النامية هو وجود مدن تحظى بعدد كبير من المؤسسات وتنوع منتجاتها على غرار الأرياف التي قد تكون فيها هذه المؤسسات منعقدة، لهذا فإن بعض المستثمرين يقومون بإنشاء هذا النوع من المؤسسات من أجل تغطية طلبات واحتياجات المستهلكين في الأرياف بالتزامن مع وجودها ووجود مؤسسات كبرى على مستوى المدن وبالتالي تحقيق نوع من التنمية المتوازية بين الأرياف والمدن. (عبد اللوي، 2017، صفحة 39)

-تنمية الصادرات: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نواة الصناعات التصديرية، من خلال ما تمتاز به من خصائص تساعد على التحسين الدائم في جودة المنتجات مع تخفيض التكاليف جراء ابتكار أساليب جديدة في الإنتاج، وبالتالي القدرة على خلق مزايا تنافسية تمكنها من غزو الأسواق الدولية وتنويع الصادرات وتوفير العملة الصعبة، ومن ثم تحسين وضعية الميزان التجاري. وتتأكد هذه الأهمية من خلال نسبة مساهمتها في صادرات بعض الدول المتقدمة حيث بلغت في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) نحو 26% من الصادرات الإجمالية، وتمثل 50% في تايوان و60% في الصين وفي كوريا الجنوبية بـ 40% حيث تمثل تجربة دول شرق آسيا نموذجا يقتدى به في هذا المجال. (عبد الرحمان و براشن، 2018، صفحة 222)، كما أن هناك عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية نذكر منها ما يلي:

-منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها مهارات العمل اليدوي الذي يلقي قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.

-اعتماد هذه المؤسسات على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة و بالتالي تكتسب ميزة تنافسية في اسواق التصدير.

- تمتعها بقدر كبير من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير. (حسين، 2003، صفحة 162)

-زيادة مستوى التشغيل: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من بين الوسائل الفعالة في امتصاص ظاهرة البطالة عن طريق فتح مناصب عمل للعديد من البطالين، باعتبار أن هذه الأخيرة أصبحت مشكلة متفشية في معظم دول العالم وهذا ما دفع إلى زيادة إنشاء عدد كبير من هذه المؤسسات من أجل امتصاص الضغط الاجتماعي الذي تواجهه مختلف الدول، فهي تؤدي دورا مهما في القضاء على البطالة وزيادة تشغيل اليد العاملة لزيادة عملية التنمية الاقتصادية. (بنين و بوقفة، 2013، صفحة 10)

ثانيا: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تعيق عملها وتحد من قدرتها على النمو والاستمرار، منها ما هو خارجي مرتبط بالبيئة الخارجية للمؤسسة، وهي عموما مشاكل يصعب على المؤسسة التحكم فيها، ومنها ما هو داخلي يرتبط أساسا بنشاط وعمل المؤسسة.

1-الشراكات التي يتم تشكيلها بحسن نية تتعثر عند نقطة معينة وتؤدي إلى الفشل ما لم يتم حل الخلاف بين الشركاء في الوقت المحدد. من ناحية أخرى، فإن حقيقة كون الشركاء من أفراد العائلة أو الاصدقاء يعيق عملية اتخاذ القرار ويؤدي إلى تبني المواقف العاطفية. (Atsan, 2016, p. 439)

2-مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات: من المشاكل الخطيرة التي تقابل المؤسسات المصغرة نقص المعلومات والافتقار الى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم والنمو، اذا فهي تمثل أساسا في عدم توافر معلومات السوق (أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج) والبيانات والإحصاءات الرسمية اللازمة، ويجهلون أيضا القوانين والإجراءات الحكومية ككيفية انشاء مؤسسة في اطار قانوني معين، الحوافز، الضرائب...الخ، وهذه المشاكل تنجم عادة بسبب اتخاذ القرارات من طرف شخص واحد هو مالك المؤسسة. (الطيبي، 2017، صفحة 111)

3-مشاكل التمويل: وهو من اهم المشاكل التي تواجه المؤسسات المصغرة، هذا يعني ان مواردها الذاتية للوفاء بمتطلبات التأسيس أو عمليات التشغيل غير كافية، كما أن صغر حجمها ونقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية لأصحاب المؤسسات يصعب عليها الحصول على القروض المصرفية إضافة الى ارتفاع احتمالات المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية، مقابل القروض وتعدد إجراءات الحصول على القروض، يجعل المستثمرين يتخلون عن مشاريعهم. (قنون، إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2019-2020)

4- المشاكل السياسية الاقتصادية والتوجهات الحكومية الإدارية: تظهر هذه المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة التوجهات الحكومية خاصة في الدول النامية ذات التوجه الرأسمالي حديثا أو الدول الاشتراكية والتي عانت ولازالت تعاني من عواقب تطبيق النظام المثالي نظريا والغير قابل للتطبيق واقعيا. حيث لم تؤسس أي برامج لتوجه المؤسسات أو لمساعدتها ماليا أو فنيا أو لتقدير إعفاءات ضريبية لها في حالة اتخاذها أوضاعا رسمية في ممارسة نشاطها. (طويطي و كتوش، 2017، صفحة 11)

5-صعوبات التصدير: يلعب المصدر أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في تحسين الميزان التجاري عن طريق عملية التصدير وفي حماية منافستهم وتحسين أرباحهم، ويتبع ذلك دخول السوق العالمية وهو ما من شأنه أن يحقق العديد من المزايا والفوائد لهذه المؤسسات منها: زيادة النمو، ارتفاع الأرباح، تزايد العملاء...إلخ. وتحجم العديد من هذه المؤسسات عن التصدير للأسباب التالية:

- البيروقراطية الإدارية.

-حواجز التجارة الخارجية.

-عدم توافر الكفاءات البشرية.

-عدم توافر الحوافز المشجعة على التصدير.

-عدم توافر منتجات منافسة.

- عدم وجود مساعدات مالية. (داودي، 2016)

6- مشكل ترددي النوعية: بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الأولية، فضلا عن صعوبة الاستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدربة، وعدم وجود مراكز ومخابر لفحص الجودة والنوعية. (حميداتو و بقاص، 2017، صفحة 9)

7-ضعف القدرات الإدارية: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة نقص الخبرات الإدارية والفنية للمديرين، وهذا راجع للإدارة العائلية أو الإدارة الفردية والتي تتميز باستعمال الأساليب الإدارية التقليدية بدلا من الأساليب الحديثة وهذا بسبب نقص التكوين والتخصص. (قنون، إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2019-2020)

8-إشكالية العقار الصناعي: خاصة في الجزائر حيث يسود ميدان العقار تعقيدا من حيث التسيير والاستغلال غير العقلاني وغير الرشيد للمساحات الموجودة، حيث تشهد معظم المناطق الصناعية مشاكل بسبب: نظام التسيير المطبق، عدم استقرار المديرين، الطابع الإداري لمؤسسات التسيير، نقص الإمكانيات المالية، بالإضافة الى خلافات حول أسعار التنازل عن هذه الأراضي وتنظيم سندات الملكية، وتواجه مناطق النشاط نفس مشاكل المناطق الصناعية، حيث تم انشاء معظمها بقرار محلي دون تزويدها في اغلب الحالات بجهاز تسيير بالإضافة الى ضعف تهيئة هذه المناطق. (ضيف الله و لبزة ، 2016، صفحة 179)

9-المشاكل التسويقية: في الغالب معظم أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد التمويل هي مشاكل تسويقية، ومن هنا تأتي أهمية فهم السوق والتسويق ومدى مساهمته في إنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تقسيم المشاكل التسويقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى مشاكل تسويق داخلية وأخرى خارجية، (قنون، إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2019-2020) كما يلي:

*مشاكل التسويق الداخلية:

-افتقار المهارات التسويقية اذ يعتمد نسبة كبيرة من الملاك أو المديرين إما على خبرتهم المتواضعة في بيع منتجات المؤسسة للسوق، أو على تقليد الآخرين وذلك بسبب عدم توافر المهارات التسويقية الكافية لدخول الأسواق لأول مرة والنجاح في جذب عملاء جدد والمحافظة على العملاء القدامى في نفس الوقت، وتحدي المنافسين من خلال مميزات تنافسية حقيقية في منتجاتهم وفي مجال خدمة العملاء. (ثابت، 2011، صفحة 10)، وفي بعض الاحيان الاعتماد على الوسطاء في تسويق منتجاتها، مما يجبرها أحيانا على قبول شروط أو مزايا غير التي تسعى الى تحقيقها. (قنون، إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2019-2020)

- عدم القدرة على مسايرة التغيرات في اتجاهات السوق، مما يعرضها الى خسائر مفاجئة نتيجة لحدوث تطورات سريعة وغير متوقعة في السوق

- التسويق غير الفعال: اذ يجب التعرف على أساسيات التسويق والتأكد من تتبع نجاح أو فشل كل أسلوب تسويقي يتم استخدامه.

- تقنيات المبيعات غير الفعالة: بمجرد أن يكون لديك عميل محتمل، عليك أن تعرف كيف تقودهم إلى مسار المبيعات وذلك من خلال فهم أساسيات البيع.

- خدمة العملاء السيئة

- الاعتماد على عدد قليل من العملاء

- عدم تكيف الاستراتيجيات التسويقية وفقا لتغير اتجاهات السوق.

- استراتيجيات التسعير الخاطئة (KOKKORIS, 2015, p. 10)

- عدم دراسة السوق لتصريف المنتجات وذلك نتيجة نقص الكفاءة في اتخاذ القرارات التسويقية، جراء نقص الخبرات، فالتسويق يعتبر من المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب المنافسة خاصة وأسباب أخرى كصعوبة إقامة اتصالات وثيقة مع الأسواق، فضلا عن مؤسسات التوزيع البعيدة عنها، وعدم الدراية بكيفية فتح قنوات تسويقية، ومسايرة التطورات والتغيرات في اتجاهات السوق، وبالتالي عدم القدرة على تطوير المنتج.

- افتقار الكثير من هذه الصناعات للمفاهيم الأساسية للجودة، مما يؤدي الى تسرب منتج معيب للسوق

بالشكل الذي يقلل من فرصة المنتجات في المنافسة وفتح الأسواق أمامها (قنون، إشكالية الممارسة

المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2019-2020)

*مشاكل التسويق الخارجية:

- عدم دراسة أصحاب هذه المؤسسات للأسواق الخارجية، من حيث حجم وطبيعة هذه الأسواق وطبيعة المنافسة التي تواجه منتجاتهم، لتعدد الدول التي تتعامل في الأسواق الخارجية

- عدم الاهتمام بتطوير المنتجات بما يتناسب مع اذواق المستهلكين، حيث يظل المنتج يصنع بنفس

المواصفات لفترة طويلة دون اجراء أي تعديل او تطوير (قنون، إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2019-2020)

- ضعف علاقات التشابك بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة والاجنبية

-نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية (ضيف الله و ليزة ، 2016 ، صفحة 178)

كما لخص الباحثان (Mosbah & Debili, 2014, p. 43) المشاكل التي تواجه المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، والتي تقود الى فشلها كالتالي:

الجدول 2: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التسويق والأسواق	الإنتاج والتكنولوجيا	الموارد البشرية	التسيير والاستراتيجية	التمويل	على مستوى السياق الاقتصادي الكلي (الوطني)
-قواعد ولوائح غير كافية للمنافسة	-نقص المعلومات سوق محلي ضعيف للمعدات	-غياب التدريب المهني المستمر	-استراتيجية غير واضحة المعالم لتطوير القطاع الخاص	-عدم فعالية البنوك العمومية -نقص مؤسسات رأس المال المخاطر	

	-نقص الموارد البشرية المؤهلة -تركز الموارد البشرية المؤهلة في القطاع العمومي				
-ضعف استراتيجية دعم الجودة والابتكار	-نقص فعالية الخدمات الداعمة من ناحية: المعلومات، الدعم التقني، تسيير الجودة وتطوير الابتكار -غياب التبادل التقني ونقص الاستشارة	-نقص المدربين المؤهلين -ضعف خدمات الاستشارة المتعلقة بسوق العمل -عدم وجود تعاون مع مؤسسات التدريب	-نقص فعالية الخدمات الداعمة -محدودية عدد المؤسسات -نقص المعلومات	-اتصال محدود مع البنوك -نقص المعلومات -نقص خدمات الائتمان للبنوك -نقص الخدمات الداعمة	على مستوى المؤسسات الوسيطة والخدمات المساندة (القطاع)
-نقص الخدمات الداعمة -نقص المعلومات -نقص التدريب -ضعف في ترويج المنتجات	-جودة منخفضة أو متوسطة تقابلها أسعار مرتفعة -محدودية المعارف -ضعف التنظيم -معدات وتجهيزات قديمة	-مؤهلات محدودة للمناصب التقنية -عدم استقرار فرق العمل -تردد المقاول في تفويض السلطة لبعض الافراد	-غياب استخدام التسيير الاستراتيجي من قبل المقاولين -ضعف الابتكار -نقص المعلومات	-تمويل عائلي -تسيير مالي تقليدي -عدم الاطلاع على عروض البنوك	على مستوى المؤسسة

Source : (Mosbah & Debili, 2014, p. 43).

خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى اهم المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الا انه بالرغم من كثرتها واختلافها يمكن التقليل منها وحلها من خلال:

-التحقق من وجود سوق او ان السوق قوي، ومنه يجب دراسة السوق قبل دراسة المشروع، والتخطيط الاستراتيجي والتنفيذ الفعال للحملات التسويقية، مع تكييف الاستراتيجيات التسويقية وفقا لتغير اتجاهات السوق

-فهم العملاء والتواصل معهم بشكل فعال، والاهتمام بتطوير المنتجات بما يتناسب مع ادواقهم

- تخصيص نسبة معينة من ميزانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع الابداع والابتكار، بما يضمن لها تحقيق ميزة تنافسية على مستوى السوق المحلي والاجنبي والاستمرار أمام المؤسسات الكبيرة
- توفير المعلومات الكافية والدقيقة لأصحاب هذه المؤسسات والتي تتعلق بالسوق والمنافسة والتشريعات والقوانين الحكومية، والجوانب المالية والإدارية المطلوبة لمزاولة واستمرار النشاط، وكيفية التعامل مع الاجهزة الحكومية المطلوبة.
- تحفيز أصحاب هذه المؤسسات على مواكبة التكنولوجيا، وتطوير أساليب الإنتاج.
- إلغاء كل العراقيل المتعلقة بمنح القروض البنكية وتوفير السرعة والسهولة في الاجراءات الإدارية؛

المراجع:

- KOKKORIS, Theodor. (2015). Reasons of Entrepreneurial failure and ...recovery (what we can learn.....). Barcelona.
- Atsan, Nuray. (2016). Failure Experiences of Entrepreneurs: Causes and Learning. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*.

- Mosbah, Aissa & Debili, Rochdi. (2014). development of Algerian SMEs in the age of globalization. *journal of business and social development*, volume 2, number 1.

- الطيبي, عبد الله. (2017). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاختيار استراتيجي لانعاش الاقتصاد الوطني. *مجلة الاقتصاد وادارة الأعمال*

-بنين, غداد & بوقفة, عبد الحق. (6-5 ماي 2013). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و زيادة مستويات التشغيل. *الملتقى الوطني حول واقع وفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر*.

- ثابت, عبد الرحمن ادريس. (2011). تحليل أسباب فشل مشروعات الاعمال الصغيرة: هل تتوافر المهارات الادارية و التسويقية لدى اصحاب و مديري هذه المشروعات؟ *المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية): 18. العدد 01*.

- حسين, رحيم. (2003). نظم حاضنات الأعمال كالية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير*. العدد 02.

- حميداتو, محمد ناصر & .يقاص, صافية. (07-06 ديسمبر 2017). التحديات و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. *الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر*. الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر.

- داودي, فاطمة الزهراء. (25 أبريل 2016). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني- واقع, تحديات و افاق-. اليوم الدراسي حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم التنمية المحلية. كلية العلوم الاقتصادية, التجارية و علوم التسيير: جامعة اكلي محند أولحاج. البويرة.

- رحموني, أحمد. (2011). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري. مصر: المكتبة المصرية للنشر و التوزيع.

- ضيف الله, محمد الهادي & ليزة, هشام. (2016). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: متطلبات الانشاء, المعوقات و الحلول. *مجلة التنمية الاقتصادية, جامعة الشهيد حمة لخضر, الجزائر*: (02).

- طلبة, صبرينة. (2017-2018). "مرافقة مقاولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان المتوسطية: دراسة ميدانية لحالة الجزائر". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري. قسنطينة.

- طويطي, مصطفى & كتوش, نبيل. (26-25 أبريل 2017). المقالة من الباطن كخيار استراتيجي لدعم نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرض التجربة الجزائرية. *الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار الأسعار*. جامعة 08 ماي 1945. قالمة.

- عبد الرحمان, ياسر & براشن, عماد الدين. (2018). قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع و التحديات. *مجلة نماء للاقتصاد و التجارة*. العدد 03.

- عبد اللاوي, محمد ابراهيم. (2017). المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطارها النظري و التطبيقي. ط1. دار الحامد. عمان.

- قسومة, لزهاري & ديدو, كمال. (6-5 ماي 2013). البيئة الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الوادي. الجزائر.

- قنون, أمين. (2019-2020). "اشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة جيلالي ليايس. سيدي بلعباس.

- خلف, عثمان. (2014). "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر". أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر. الجزائر.

- مرابط, بلال & طبايبية سليمة. (2019). تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم الأداء الاقتصادي-دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية-. مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي: 06. العدد 01.

المصادر:

-ministère de l'industrie. (2017). bulletin d'information statistique de la PME. *données du 1 er semestre 2017(31)*. algerie.

-ministère de l'industrie. (2018). bulletin d'information statistique de la PME. *données du 1 er semestre 2018(33)*. algerie.

-ministère de l'industrie. (2019). bulletin d'information statistique de la PME. *données du 1 er semestre 2019(35)*. algerie.

-ministère de l'industrie. (2020). bulletin d'information statistique de la PME. *données du 1 er semestre 2020(N 37)*. algerie.

-ministère de l'industrie. (2021). bulletin d'information statistique de la PME. *données du 1 er semestre 2021(N 39)*. algerie.

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.(10 يناير 2017). المواد 8، 9، 10 من القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. العدد 02.